

تصور مقترح لتفعيل دور حاضنات الأعمال البحثية في تنمية الميزة التنافسية للجامعات

د. ليلى مفتاح فرج العزبي (★)
alezaibe@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى سبل تفعيل حاضنات الأعمال البحثية في إطار تنمية القدرة التنافسية للجامعات؛ مما يساهم في تقديم تصور مقترح لتفعيل دور حاضنات الأعمال البحثية في تنمية الميزة التنافسية للجامعات.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة؛ استخدمت الباحثة التحليلي التطويري، إذ استخدمت المنهج التحليلي من خلال الوصف الشامل للظاهرة وتحليل المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمنهج التطويري من خلال تقديم تصور مقترح لتفعيل دور حاضنات الأعمال البحثية في تنمية الميزة التنافسية للجامعات.

وقد توصلت الدراسة إلى وضع الأطر التنظيمية اللازمة لتصوير المقترح لنموذج حاضنة أعمال بحثية تعليمية متطورة، يمكن بها أن يحقق الآمال المعلقة على الجامعة في امتلاك قدرة تنافسية عالمية، بوصفها أداة لتحقيق التميز والنمو المستدام، وتجعل منها نظام تعليمي متطور يجابه تحديات المستقبل بكافة تحدياته، ويتفاعل مع متطلباته بشكل تكيفي أو استباقي، وفي الوقت ذاته لا يغفل عن احتياجات المجتمع والرغبة في التغيير نحو الأفضل.

(★) رئيس قسم البحث العلمي وشؤون المجلة - الجامعة الليبية / مدير مكتب الشؤون العلمية - معهد رسل الحضارة الدولي.

وفي حدود نتائج الدراسة قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات أهمها التأكيد على تبني
التصور المقترح للجامعات التي تسعى للوصول إلى التنافسية العالمية.
الكلمات المفتاحية: تصور مقترح / حاضنة الأعمال البحثية / الميزة التنافسية.

Suggested Proposal to Activate the role of research business incubators in developing the competitive advantage of universities

Dr. Laila Muftah Faraj Al-Azibi.

Abstract:

The study aimed to identify ways to activate research business incubators within the framework of developing the competitiveness of universities; Which contributes to presenting a proposed scenario to activate the role of research business incubators in developing the competitive advantage of universities.

To answer the study questions; The researcher used the analytical developmental approach, as she used the analytical method through a comprehensive description of the phenomenon and analysis of information related to the subject of the study, and the developmental approach by presenting a proposed vision to activate the role of research business incubators in developing the competitive advantage of universities.

The study found the necessary organizational frameworks for a proposed conception of a developed educational research business incubator model, which can achieve the hopes placed on the university in possessing global competitiveness, as a tool for achieving excellence and sustainable growth, and making it an advanced educational system that confronts the challenges of the future with all its challenges, and interacts with With its requirements in an adaptive or proactive manner, at the same time it does not lose sight of the needs of society and the desire to change for the better.

Within the limits of the results of the study, the researcher presented a set of recommendations, the most important of which is

emphasizing the adoption of the proposed vision for universities that seek to reach global competitiveness.

Keywords: proposed conception - research business incubator – competitive advantage.

المقدمة:

شهد القرن الحالي ظهور طفرة في جميع مناحي الحياة في ظل التوجه العالمي في اقتصاديات السوق المفتوح واستخداماً متنامي لمصطلح التنافسية الدولية بدلاً من مصطلح الجودة التعليمية، ونتيجة للتنافس المتزايد بين الدول على التفوق الاقتصادي، أخذ المخططون الاقتصاديون ينظرون إلى التعليم باعتباره المحرك الأفضل للنمو الاقتصادي. وتزايدت التقارير التي تدعو إلى بناء الاقتصاد القائم على المعرفة، وربط التعليم بسياسات سوق العمل؛ فأصبح البحث عن التميز إحدى أهم الصفات التي تسعى المؤسسات لبلوغها حتى تضمن القدرة على التنافس في السوق والاستمرار والنمو، ولذا ازداد الاهتمام بتطوير نظم التعليم العالي وتحسين أوضاعه في التصنيفات العالمية، سعياً لتحقيق ميزة تنافسية عالمية، بوصفها أداة لتحقيق التميز والنمو المستدام، ولزيادة الطلب عليها.

وخلال العقود القليلة الماضية، حدثت كثير من المعطيات على الساحة العالمية، أدت جوهرياً إلى زيادة اتساع مدى التنافسية في الأسواق، الأمر الذي قاد المنظمات إلى البحث عن طرق ومناهج أكثر فعالية لإحراز مفهوم التحسين المستمر يهدف إلى تحقيق ما يعرف بالتميز في الأداء، وأهمية الميزة التنافسية لتطوير الجامعات من خلال التأكيد على دور الأفراد ذوي المهارات العالمية والقيمة المضافة في مساعدة الدول على اكتساب مزايا تنافسية. كما وأن التصنيفات العالمية للجامعات أهمية بالغة في تحسين القدرة التنافسية للجامعة وتمكينها من استقطاب الطلبة الجدد والمنظمات المهمة بالبحث العلمي (أبو الوفاء ورسمي، 2017). وفي هذا السياق تشير توفيق أن تحقيق الميزة التنافسية يحتم وضع استراتيجيات جديدة يمكن من خلالها أن تحقق الجامعات به التفوق المنشود والتميز في سوق العمل، من خلال خدماتها التي تراعي فيها مواصفات الجودة العالمية، وتدخل فيها تعديلات وتحديثات مستمرة وتستثمر العامل التكنولوجي في ذلك، بالإضافة إلى طرق وأساليب جديدة لتسويق هذه الخدمات مع التفهم لاحتياجات المجتمع والبيئة المحيطة بها.

وفي ظل هذه المعطيات كان الاهتمام بحاضنات الأعمال البحثية كوسيلة لبناء الميزة التنافسية للجامعات من خلال توفير الموارد والكفاءات البشرية المدربة والقدرات الماهرة؛ بما يساهم في اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية واثاحة الفرصة لدخول الأسواق الخارجية، وملاحقة الركب التكنولوجي والعلمي. وفي هذا الإطار يشير جاد الله (2018) أن ما يميز حاضنات الأعمال البحثية في الجامعات عن الحاضنات الأخرى هو الارتباط الوثيق بالجامعة، من حيث دورها الكبير في تسويق نتائج الأبحاث ومخرجات منظومة العلوم والتقنية الخاصة بالجامعة، بحيث تكون داعمة لبدء الأعمال التجارية والبحثية، على أساس براءات الاختراع التي تملكها الجامعات، أو أعضاء الهيئات التدريسية أو أساس نتائج البحوث أو المهارات المكتسبة أثناء البحث أو الدراسة في الجامعة.

وللدلالة على أهمية الحاضنات كتوجه عالمي يرتبط بالنمو الاقتصادي القومي وصناعات التكنولوجيا الجديدة، يلاحظ - على سبيل المثال لا الحصر - أن حاضمة أوستن الأمريكية للتكنولوجيا The Austin Technology Incubator من خلال ارتباطها بجامعة تكساس Texas منذ عام 2007م، قد ساهمت في احتضان أكثر من (38) شركة؛ مما أدى لتوفير أكثر من (500) وظيفة، وجلب أكثر من (70) مليون دولار للمجتمع المحلي في السنوات الأربع من عملها، كما بلغ إجمالي دخل جامعة ستانفورد Stanford University من مخرجات الحاضنات البحثية من تراخيص براءات الاختراع - أكثر من (300) مليون دولار، على الرغم من أن الإيرادات السنوية للشركات التي نبعث من تلك الحاضنات بلغت أكثر من (100) مليار دولار، كما أدى الربط بين الشركات ومراكز تسريع تطور الأعمال بالجامعة في بريطانيا إلى زيادة إيراداتها إلى نحو (120) مليون دولار، وتوفير (1000) فرصة عمل، فضلاً عن إقامة (100) مشروع تجاري بعد ثلاث سنوات من ربطها بالجامعات (Elena, 2017).

وفي ضوء هذه المعطيات تأتي هذه الدراسة لتسد ثغرة في مجال تفعيل حاضنات الأعمال البحثية في إطار تنمية القدرة التنافسية للجامعات ومن هذا المنطلق فإن السعي إلى بناء نموذج

لحاضنة أعمال بحثية تمكن الجامعة من تحقيق قدراتها التنافسية، وقد أصبح أمرا ملحا يجب أن يوضع في عين الاعتبار.

مشكلة الدراسة:

في ظل التحولات التي يشهدها العالم، فإن الجامعات اليوم تواجه عقبات وتحديات أقوى وأشد حدة تتصف بسرعة حركتها وعمق تأثيرها، مرتبطة بزيادة حدة المنافسة من أجل البقاء والتفوق والأداء بكفاءة أفضل، ومواكبة التغيرات المتسارعة، الأمر الذي يتطلب من الجامعة الحصول على ميزة تنافسية، وهذا يتطلب من الجامعات تبني استراتيجيات جديدة لتحقيق طفرة نوعية في التعليم الجامعي، وهذا ما يلاحظ في الجامعات في الدول المتقدمة إذ أنها أخذت بتبني استراتيجيات حديثة لتكييف مع متطلبات العصر، إذ تهتم بالشروع في مبادرة الحاضنات البحثية في إطار تنمية القدرة التنافسية من خلال الشراكة مع الجامعات لإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه المؤسسات في جميع القطاعات، وإشراك القطاع الخاص في ميلها نحو التجديد والابتكار، وزيادة الاستثمار المعرفي، وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية من خلال استكمال العديد من المشاريع البحثية، وتطوير تكنولوجيا جديدة، وإيجاد قنوات اتصال بين مراكز القطاع والأبحاث الخاصة وفقا لمتطلبات سوق العمل وخدمة المجتمع. ويعد توفير رؤية لإنشاء حاضنات بحثية في الجامعات من أهم القضايا التي ينبغي أن توليها الجامعات قدرا من العناية والبحث، وذلك لأن الحاضنات من أهم الآليات التي يمكن أن تساعد بها الجامعة في تحقيق الميزة التنافسية وفرض نفسها والوصول إلى الريادة.

وفي السياق ذاته أوصت العديد من الأدبيات التربوية بضرورة إنشاء حاضنات بحثية في الجامعات، تتبنى المشروعات البحثية الجامعية المتميزة، والمشروعات من خارج وتمييزها وتدعمها وتسوق لها، إذ أوصت دراسة محمد (2019) بضرورة أن تحتذي الجامعات العربية بالجامعات الأجنبية في إنشاء حاضنات كوسيلة لتحويل المبتكرات إلى ثروات اقتصادية، على أن تخصص كل جامعة جزءا من أرضيتها لإنشاء حاضنات لمساعدة الشركات والمؤسسات الإنتاجية. وعلى نفس السياق أوصى (الدراركة، 2018) بضرورة ربط الأعمال والبحوث بالمؤسسات العلمية، ومراكز البحوث العالمية والجامعات القومية والدولية بالحاضنات البحثية. في حين تشير دراسة

(أكسوماك وانج ولي Wang & Lee, 2017) أن من أهم التحديات التي تواجه الدول النامية قصور الحوكمة وإدارة الأفراد المؤهلين وتوفير البيئة المناسبة لهم للإبداع والابتكار، وقصور التخطيط للحاضنات، والافتقار إلى الإبداع في حل المشكلات والقيود المؤسسية، وضعف التكامل بينها وبين مجتمع السياسة لتعزيز روح المبادرة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، كما أن الافتقار إلى الموارد المالية المتاحة للحاضنات، وضعف فرص الشراكة خارج المؤسسة الحاضنة، بالإضافة إلى أن حقوق الملكية الفكرية يكون أقل نمواً بتلك الدول المتقدمة، كما أن بيئة الأعمال أقل مواءمة.

ومن خلال الطرح السابق تبرز أهمية الدراسة الحالية في تقديم تصور مقترح لتفعيل دور الحاضنات البحثية لتحقيق الميزة التنافسية. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

- ما فلسفة الحاضنات الأعمال البحثية في الجامعات من حيث تطورها ومبرراتها وأنواعها وأهميتها؟

- ما معوقات تطبيق الحاضنات البحثية بالجامعات في ضوء الميزة التنافسية؟
- ما الميزة التنافسية من حيث المفهوم والخصائص؟
- ما التصور المقترح لتفعيل دور حاضنات الأعمال البحثية في تنمية الميزة التنافسية للجامعات؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة الحاضنات الأعمال البحثية في الجامعات من حيث تطورها ومبرراتها وأنواعها وأهميتها.
- الوقوف على المعوقات التي تعيق تطبيق الحاضنات البحثية بالجامعات في ضوء الميزة التنافسية.
- التعرف على مفهوم الميزة التنافسية للجامعات وخصائصها.
- التوصل إلى تصور مقترح لتفعيل دور حاضنات الأعمال البحثية في تنمية الميزة التنافسية للجامعات.

أهمية الدراسة:

- (1) تفتح آفاق جديدة لمؤسسات المجتمع وخاصة القطاعات الانتاجية، للاستفادة بما يمكن أن تقدمه الشراكات والتعاون مع الجامعات في مجال البحث العلمي من تطوير وبناء اقتصاديات معرفية في مجالات العمل.
- (2) يؤمل أن تستفيد من هذه الدراسة الجهات المختصة بالتعليم الجامعي ومؤسساته، إذ تسهم في توعية صانعي السياسات ومتخذي القرار بأهمية استهداف وبناء نموذج لحاضنة أعمال بحثية لتدعيم وتنمية الميزة التنافسية للجامعات.
- (3) من المأمول أن تسهم نتائج الدراسة الحالية في إعادة هيكلة المكاتب الاستشارية والمراكز والكراسي البحثية في الجامعات، والتوجه بها إلى الاستفادة من قرارات وإمكانية الجامعة لاحتضان المشاريع البحثية ودعم وإسناد الاقتصاد الوطني.
- (4) تأمل الباحثة في هذه الدراسة توفير آفاق علمية وبحثية لباحثين آخرين للخوض في مثل هذا المجال سعياً لإحداث التطور المنشود وإضافة معرفة جديدة للفكر التربوي والبحث العلمي لإحداث التغيير الإيجابي المطلوب.

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة التحليلي التطويري، إذ استخدمت المنهج التحليلي من خلال الوصف الشامل للظاهرة وتحليل المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمنهج التطويري من خلال تقديم تصور مقترح لتفعيل دور حاضنات الأعمال البحثية في تنمية الميزة التنافسية للجامعات.

مصطلحات الدراسة:

تعريف الحاضنات البحثية إجرائياً: هي وحدة جامعية مستقلة ذات كيان قانوني خاص، تمثل بيئة أو إطار متكاملًا من المكان، والتجهيزات، والخدمات والآليات المساندة، والاستشارة والتنظيم؛ مخصصة لمساعدة الباحثين من أعضاء الهيئات التدريسية والطلبة في إدارة وتنمية المشروعات البحثية من خلال تشجيع الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى منتجات وصناعات قادرة على التسويق والمنافسة الوطنية والإقليمية والعالمية؛ مما يجعلها قادرة على دفع مجتمعها نحو التقدم والتطور بصورة أفضل.

تعريف الميزة التنافسية للجامعات إجرائياً: يشير مصطلح التنافسية إلى قدرة الجامعة على تصميم وإنتاج وتسويق منتجات وخدمات جامعية متفوقة مقارنة بما تقدمه الجامعات الأخرى المنافسة، ويمكن بناء ميزة تنافسية للجامعة انطلاقاً من الموارد الملموسة (المواد الأولية ومعدات الإنتاج والموارد المالية) والموارد غير الملموسة (الجودة والتكنولوجيا والمعلومات واليقظة التنافسية، والمرونة والمعرفة، ومعرفة كيفية العمل، والتكلفة والوقت)؛ مما يجعل الجامعة قادرة على أن تحقق لنفسها البيئة المناسبة للابتكار والجودة والتميز محلياً، وإقليمياً، وعالمياً بشكا أكثر كفاءة وفاعلية.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة دراركة (2018) التعرف إلى واقع تطبيق حاضنات الأعمال كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بجامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أعضاء الهيئات التدريسية نحو واقع حاضنات الأعمال تبعا لاختلاف متغيرات (الكلية، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة، والحصول على آخر مؤهل). ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليل الارتباطي، من خلال توزيع استبانة على عينة تكونت من (173) عضو هيئة تدريس، وأسفرت نتائج الدراسة إلى أن واقع تطبيق حاضنات الأعمال في جامعة الطائف جاء بدرجة متوسطة، كما أن درجة فاعلية تطبيق التنافسية جاءت بدرجة فاعلية متوسطة. وفي ضوء هذه النتائج قدم الباحث عدد من التوصيات.

كما وهدفت دراسة محمد (2019) إلى تحديد مبررات إنشاء حاضنات الإبداع العلمي بالجامعات، وتحديد متطلبات اقتصاد المعرفة، ووضع رؤية مقترحة لحاضنات الإبداع العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة أن البحث العلمي الجيد والذي يبذل صاحبه جهداً كبيراً لإنتاجه يجب أن يستثمر وتحقيق الفائدة المرجوة منه من خلال تحويله إلى خطط تنفيذية فاعلة في تطوير المجتمع، وضرورة أن تكتسب الحاضنات دعم من المجتمع المحلي أن يتم الارتباط بينها وبين المجتمع المحيط حتى يدعمها مادياً ومعنوياً، كما وقدمت الباحثة رؤية مقترحة لإنشاء حاضنات الإبداع العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

كما وأجرى سلفادور (Salvador, 2015) دراسة هدفت التعرف إلى الفوائد العرضية التي تقدمها حدائق العلوم والحاضنات الجامعية للشركات، وذلك بالتطبيق على جامعة تورين كمثال للنجاح في أوروبا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي ودراسة الحالة، من خلال توزيع استبانة على عدد من الشركات الصغيرة المحتضنة والتي بلغ عددها (20) شركة، والمتخرجة من جامعة تورين، وأسفرت نتائج الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه تلك الشركات هي عدم وجود الدعم المالي والخبرة الإدارية، وكانت الحلول الأكثر شيوعاً في ذاك الوقت الاعتماد على المساعدات من قبل الحاضنة الجامعية، والتعلم عن طريق العمل.

في حين هدفت دراسة وانج ولي (Wang & Lee, 2017) إلى وضع نهج لكيفية اختيار المرشحين للتحالف المنطقي مع الحاضنات الجامعية في تايوان، واستخدم الباحثين بحوث العمليات. وتوصلت الدراسة إلى أن كفاءة حاضنات الجامعة ارتفعت من (80%) إلى (89%) وأن هناك (79.3%) من الحاضنات في الحرم الجامعي يتم تمويلها من قبل الحكومة في تايوان، وأن استخدام أسلوب دراسة التحالف مع الحاضنات الجامعية يقدم أداة عملية للحكومة لتقييم الشركاء في التحالف والبدائل؛ بما يخفض إجمالي التمويل العام اللازم للحاضنات من قبل الحكومة في ظل محدودية الموارد والحد الجغرافي.

التعقيب عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة في موضوع الدراسة الحالية ومتغيراتها يتضح أن هناك تنوع في المواضيع والأهداف والمنهج المتبع والنتائج التي تم الوصول إليها، بتنوع الجوانب التي عالجتها كل دراسة من الدراسات السابقة، وكذلك يتضح الاهتمام من الناحية النظرية وضعف التطبيق من الناحية العملية.

أما أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة لقد شكلت هذه الدراسات مصدراً رئيساً لكثير من المعلومات المهمة، التي تم الاسترشاد بها في الدراسة الحالية من حيث اختيارها وتحديد مشكلتها ومنهجيتها والإجراءات الملائمة لتحقيق أهدافها. هذا بالإضافة إلى أن تلك الدراسات وجهت الباحثة نحو العديد من البحوث والدراسات، ومكنتها من تكوين تصور شامل عن الأطر النظرية التي ينبغي أن تشملها الدراسة الحالية.

واختلفت الدراسة الحالية بحداثتها. وتميزت بسعيها لتقديم تصور مقترح لتفعيل دور حاضنات الأعمال البحثية في تنمية الميزة التنافسية للجامعات.

الإطار النظري:

المبحث الأول

الحاضنات البحثية في الجامعات من حيث تطورها، ومفهومها، ومهامها، وأنواعها

وأهم المعوقات التي تعيق تبنيها لتحقيق الميزة التنافسية:

أولاً / تطور الحاضنة البحثية في الجامعات:

ظهرت الحاضنات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً في ولاية نيويورك في نهاية الخمسينات بمركز صناعات 0 باتافيا (Batavia)، وذلك عندما تم تحويل هذا المركز إلى مركز للأعمال تم تأجيره للأفراد الذين يرغبون في إقامة مشاريع أعمال مع تقديم بعض الاستشارات لهم، إذ لاقت تلك الفكرة نجاح كبير وتحولت هذه الفكرة إلى ما يعرف بالحضانة، ومنذ ذلك الوقت تم تأسيس آلاف الحضانات في العالم. ثم انتشرت في أنحاء أوروبا في بداية الأربعينات، ثم تلتها الصين والدول العربية وأفريقيا، وكونت شبكات اتصال بينها وبين الولايات المتحدة وأوروبا بهدف تبادل الخبرات وأقامت نشاطات عديدة مثل ورش العمل، والمؤتمرات، والندوات، وغيرها. وقد وصل عددها حوالي (7000) حضنة، وأدت دوراً مهماً وأساسياً في دفع عجلة التنمية في مختلف ميادين الحياة (جادل، 2018).

وقد شهدت الفترة الزمنية التي تلت هذه الحقبة - نشوء الحاضنات - تطورات متلاحقة، فمن منتصف الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي أضحت الحاضنات الأداة المجتمعية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ من خلال مساعدة منظمات الأعمال الصغيرة على النمو والاستمرار. ومنذ ذلك الحين بدأت وكالات التنمية الاقتصادية المحلية والمؤسسات الحكومية والخاصة في تبني الحاضنات بوصفها أداة تقليص لاحتمالية الفشل، فضلاً عن كونها أداة تسريع عمليات الابتكار والريادة في الأعمال (أبو المجد، 2018).

ثانياً / مفهوم الحاضنات البحثية:

تعرف حاضنة الأعمال البحثية بأنها: المكان الذي يقوم بتقديم الخدمات، والخبرات، والتجهيزات، للراغبين بتأسيس مشاريع صغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب الخبرة والاختصاص، حتى يصبح لدى تلك المشاريع القدرة والخبرة الضرورية لضمان استمرارية النجاح في الأسواق المنافسة عالمياً سلفادور (Salvador, 2015).

في حين يرى وانج ولي (Wang & Lee, 2017) أن حاضنة الأعمال البحثية بأنها: منظومة متكاملة تتعامل مع كل مشروع في البداية كأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل لحمايتها ومن المخاطر التي تحيط به ولتزويده بطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجياً ليصبح قوياً قادراً على النمو والاعتماد على الذات ومزوداً بمقومات الاستمرار.

ومما سبق يتضح أن حاضنة الأعمال البحثية تمثل نموذجاً مبتكراً، تم تصميمه لمساعدة الجامعة في إقامة مشروعات جديدة، وتنشيط الاقتصاد المحلي، وزيادة فرص العمل، ورعاية الأبحاث الجديدة والمبتكرة، والمشروعات ذات التكنولوجيا العالية، والتكيف مع البيئة المتغيرة، وتدعيم القدرة التنافسية، وذلك من خلال توفير مجموعة متنوعة من الخدمات والدعم لبدء الشركات الناشئة للبحث عن الربط بين المواهب والتكنولوجيا ورأس المال والخبرة بشكل فعال.

ثالثاً / مهام الحاضنات البحثية:

من المهام التي تقوم بها حاضنة الأعمال البحثية كما أسردها (سلفادور, Salvador, 2015) على النحو الآتي:

الخدمات الاستشارية: وتتمثل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات البحثية، وتنفيذ استشارات الجودة الشاملة والتي عادةً ما تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هذا بالإضافة إلى الاستشارات التسويقية وإدارة الأعمال الفنية، والمحاسبية، والإدارة المالية للمشروع، والاستشارات القانونية، وحماية الملكية الفكرية.

الخدمات العامة: وتتمثل في توفير المكاتب، وأماكن التخزين، ونظام وآلية للعلاقات العامة، والاشتراك في المؤتمرات والمعارض العالمية، والمساعدة في الحصول على التمويل وذلك بالتنسيق بالجهات المهتمة بهذا النوع من المشروعات، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، والتسويق، ورفع الديون والتمويل.

الخدمات المعلوماتية والسكرتارية: وتمثل في توفير الخدمات الإدارية من خدمات حاسوبية، وتدريب العناصر الإدارية اللازمة، بالإضافة إلى أعمال التصوير والطباعة، وخدمات الهاتف والفاكس والإنترنت.

خدمات تنمية الموارد البشرية: وذلك بتهيئة القوى العاملة بالمشروعات البحثية في كافة التخصصات، إذ تشمل هذه الخدمات ربط العاملين بالحاضنة، وبأسواق العمل، وتنمية مهارات الأفراد، والربط مع الجهات التنموية المختلفة.

رابعاً / أنواع الحاضنات البحثية:

تختلف أنواع الحاضنات باختلاف المهام والاهتمامات التي تسعى الحاضنة إلى تنفيذها، وكذلك باختلاف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. ومن أبرز التقسيمات هو ذلك التقسيم الذي يقسمها بناء على الوضع القانوني وهو كما ذكرته إلينا (Elena, 2012) على النحو الآتي:

- حاضنات حكومية: وهي تلك الحاضنات التي تمول من قبل الحكومة، وتكون غير ربحية، وتهدف إلى تنشيط الاقتصاد وتنمية المجتمعات المحلية، ويمثل هذا النوع حوالي (75%) من إجمالي الحاضنات العاملة في العالم.
- حاضنات القطاع الخاص: وهي حاضنات استثمارية هدفها الأساسي الربح، يتم تمويلها من قبل جهات خاصة أو مستثمرين أو مجموعة شركات صناعية، تهدف إلى استثمار الأموال ونقل وتوطين التكنولوجيا.
- حاضنات خليطة: ويشترك في تمويلها المؤسسات الحكومية والجهات الخاصة، وتهدف إلى تنمية بعض المشروعات أو الصناعات التقليدية المتخصصة أو توفير فرص عمل لفئات اجتماعية محددة.
- حاضنات مرتبطة بالجامعات والمعاهد التعليمية: وهي حاضنات أعمال بحثية ترتبط عادةً بالجامعات والمعاهد التعليمية، وتشترك مع حاضنات الأعمال العامة والخاصة في الأهداف، وهي ذات أهداف تصنيعية محددة التخصص أو ذات توجه تكنولوجي متخصص مثل: التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا المعلومات. ويرتبط نجاحها بشكل

كبير في القدرة على ربط البحوث المبتكرة مع متطلبات سوق العمل واحتياجاته، فضلاً عن تعزيز روح المبادرة من قبل المبتكرين ودعم أبحاثهم وتسويقها.

المبحث الثاني

الميزة التنافسية من حيث المفهوم والفلسفة والأهمية والخصائص وأهم متطلبات الميزة التنافسية

أولاً / مفهوم الميزة التنافسية:

ظهر مفهوم الميزة التنافسية في حقل الإدارة الاستراتيجية والتي يقصد بها (التخطيط طويل المدى لتخصيص الموارد وصولاً إلى أهداف معينة) في فترة الستينيات من القرن العشرين في كتابات عدد من المفكرين الإداريين من بينهم (كريستنسن Christensen) كما ارتبط مفهوم الميزة التنافسية بفاعلية المنظمة القادرة على إشباع احتياجات المتعاملين معها من عملاء ومستثمرين وفئات المجتمع الأخرى، فالمنظمة التي لا تنجح في إشباع احتياجات عملائها والعاملين بها أو المساهمين في ملكيتها ولن تكون قادرة على تحقيق ميزة تنافسية أمام منافسيها، تلك الميزة تكون نسبية تميز المنظمة عن غيرها من المنظمات خلال فترة زمنية معينة، كما يمكن أن تكون ميزة مستمرة للمنظمة حيث تميز المنظمة فترة زمنية أطول لا يستطيع المنافسون خلالها تقليد أو محاكاة تلك الميزة كملاً لا يمكنهم تكرار المنافع المترتبة عليها (محمد، 2019).

إن الميزة التنافسية التي تنشأ بمجرد توصّل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، وبمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع تحسب لها وتميزها عن غيرها.

ترى علام (2014) أن الميزة التنافسية تتمثل في القدرة على البقاء في طليعة المنافسة الحالية أو المحتملة، من خلال تحسين قدرات المؤسسة التنافسية بما يسمح لها بالتفوق على منافسيها، في حين يرى الخوالدة وآخرون (2024) أن الميزة التنافسية تعني تحقيق فجوة أكبر فيما بين المؤسسة وأقرب منافسيها في قيمة المنتج أو الخدمة، وفي تكلفة تقديمه من وجهة نظر العملاء، ويشير أبو الوفاء ورسمي (2012) إلى أن الميزة التنافسية يقصد بها: توليد موارد وقدرات المؤسسة الداخلية الفريدة الملموسة وغير الملموسة التي لا يمكن للمنافسين تقليدها، ومن ثم يؤكد جاد الله (2018) ضرورة توظيف القوى والإمكانات التنافسية، واستراتيجيات التمايز، مع

اهتمام صنّاع السياسات التعليمية، والقيادة الجامعية بتحسين تنافسيتها. وعلى هذا فإن امتلاك المؤسسات التعليمية للميزة التنافسية يعني وجود فجوة إيجابية بين المؤسسة وبين منافسيها، تمكّنها من الحصول على مراكز متقدمة في التصنيفات الجامعية.

ويستخلص من التعريفات السابقة أن الميزة التنافسية توصف بما يلي:

- نسبية وليست مطلقة تتحقق بالمقارنة.
- تؤدي إلى التفوق والأفضلية على المنافسين.
- تتبع من المنظمة وتحقق قيمة لها.
- تنعكس على كفاءة أداء المنظمة أو ما تقدم للزبائن أو كليهما.
- تتحقق لفترة طويلة عند تطويرها وتحديثها.

ثانياً / أهمية الميزة التنافسية:

تلعب الميزة التنافسية دوراً جوهرياً في تطوير المنظمات، وتعتبر أحد نقاط القوة التي تحافظ على استمرارية تحسين المنظمة واستقرار نشاطها، ليس ذلك فحسب، بل إن الميزة التنافسية للمنظمة تعتبر هامة لعدة أسباب ذكرها علام (2014) وأبو الوفاء والرسمي (2012) كالآتي:

- تعطي حركية ديناميكية للعمليات الداخلية للمنظمة، من خلال استنادها على موارد المنظمة وقدرتها وجدارتها لذلك فإنها تجعل منظمة الأعمال تتفوق في الأداء، أو فيما تقدمه للعملاء أو الاثنين معاً.
- تسهم في تأثير إيجابي في مدركات العملاء، وباقي المتعاملين مع المنظمة لاستمرار وتطوير التعامل.
- تعطي المنظمة تفوقاً نوعياً وأفضلية على المنافسين، تؤدي إلى تحقيق نتائج أداء عالية.
- تتسم الميزات التنافسية بالاستمرارية والتجدد، وذلك يتيح للمنظمة متابعة التطور والتحسين المستمر على المدى البعيد.

ثالثاً / فلسفة الميزة التنافسية للجامعة:

تستند فلسفة الميزة التنافسية الجامعية على قدرة الجامعة على تصميم وإنتاج وتسويق منتجات وخدمات جامعية متفوقة مقارنة بما تقدمه الجامعات الأخرى المنافسة، ويمكن بناء ميزة تنافسية للجامعة انطلاقاً من الموارد الملموسة (المواد الأولية ومعدات الإنتاج والموارد المالية) والموارد غير الملموسة (الجودة والتكنولوجيا والمعلومات واليقظة التنافسية، والمرونة والمعرفة، ومعرفة كيفية العمل، والتكلفة والوقت).

كما تعد الموارد البشرية (القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس والإداريين) من أهم الموارد غير الملموسة التي تُحقق الميزة التنافسية، وهي تمثل مجموع المهارات الفارقة ذات الطابع الخاص، وتمثل نقاط قوة للجامعة تتيح لها تحقيق الريادة لخدماتها بأقل تكلفة ممكنة، وعلى الجامعة تحديد هذه الكفاءات والحفاظ عليها حتى تضمن تحقيق ميزة تنافسية مستدامة (معهد التخطيط للتنافسية، 2014).

وتعتمد فلسفة الميزة التنافسية للمنظمات على امتلاكها لمجموعة مقومات تستطيع من خلالها تحقيق التفوق على غيرها، وسعيها نحو تحسين صورتها الذهنية (Image) لدى الآخرين، وكيف تولد الانطباع (Impact) الجيد لديهم، وكيف تخلق الأثر (Effect) داخلهم، مما يجعلها الأفضل إنتاجياً وتسويقياً (أبو المجد، 2015).

ومن خلال توفر مزايا تنافسية جديدة للجامعة يمكن تحقيق مزيد من المكاسب منها: تحقيق رضا المستفيد، وزيادة ربحية الجامعة، وتعزيز مركزها التنافسي، والارتقاء بأدائها، وضمان بقائها واستمرارها، من خلال تكثيف جهود أعضاء هيئة التدريس في البحث والتطوير، واستخدام التقنيات الحديثة في تحسين جودة الخدمات الجامعية، وتعظيم القيمة المضافة من وجهة نظر المستفيدين، وبناء ميزة تنافسية للجامعة تؤسس على المدى الطويل وتختص بالفرص المستقبلية.

وتركز الميزة التنافسية على القيمة التي تضيفها المنظمة للمستفيدين، والتي تأخذ شكل أسعار منخفضة بالمقارنة مع المنافسين بالرغم من تقديمها لنفس المنتج، أو في شكل تقديم

منتجات فريدة تبرر الأسعار المرتفعة التي تباع بها. وترتكز الميزة التنافسية على عدة عناصر أساسية تتمثل كما ذكرها عبد الرزاق (2018) في:

(1) تعظيم رضا كافة الأطراف المعنية من خلال تقديم منتجات وخدمات متميزة مقارنة بالمنافسين.

(2) تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمستفيد ومن ثم تلبيتها بطريقة أفضل من المنافسين.

(3) السرعة في اقتناص فرصة تحقيق مزايا تنافسية جديدة وذلك قبل أن يسبقها المنافسون.

(4) الإعلان عن الأفعال الاستراتيجية المرغوب اتخاذها مما يسمح بتعطيل ردود أفعال المنافسين.

(1) تنظيم خطوات متتابعة ومتناسقة للتطور الاستراتيجي مما يسمح بخلق فرص تسويقية جديدة أكبر.

ومن خلال العرض السابق يتضح أن الميزة التنافسية الجامعية يمكن أن تتحقق من خلال: التحكم في عناصر التكاليف، وإدارة الوقت والابتكار والتجديد، وتطوير العلوم والتكنولوجيا، وإدارة الجودة الشاملة، والتدريب المكثف، وإرضاء المستفيدين الحاليين، والبحث عن عملاء جدد، والترويج والإعلان، والتحسينات المستمرة، واهتمام الجامعة بتجويد منتجاتها وتقديمها بصورة ترضي المستفيدين، وبأسرع وقت ممكن وبأسعار مناسبة للطلاب والمستفيدين، كل تلك الأدوات تسهم في تحقيق الميزة التنافسية للجامعة (الكلية).

رابعاً / سمات الميزة التنافسية للجامعية:

تنتهي الميزة التنافسية بمجرد قدرة المنافسين على تقليدها، وإذا ما أرادت المنظمة أن تحافظ على الميزة التنافسية فيجب عليها تبني استراتيجيات تجعل عملية تقليد الميزة التنافسية التي قامت ببنائها عملية شديدة الصعوبة ومرتفعة التكلفة بالنسبة للمنافسين.

ومن أهم خصائص الميزة التنافسية: أنها تشتق من حاجات ورغبات الزبون، وتسهم في نجاح الأعمال، وتُحقق التوازن بين موارد المنظمة والفرص المتاحة في البيئة الخارجية، وتقدم قاعدة

للتحسينات المستقبلية، ومن الصعب تقليدها من قبل المنافسين، كما تتصف بالديمومة والقوة، وتؤدي إلى تحقيق الأفضلية للمنظمة، وتنبع من داخل المنظمة وتُحقق قيمة مضافة لها، وتنعكس في كفاءة المنظمة وأنشطتها أو في قيمة ما تقدمه للمستفيدين وتؤثر فيهم وتُحفزهم للشراء منها (الدراكة، 2018).

ومن أهم خصائص الميزة التنافسية كذلك كما أوردها الخوالدة وآخرون (2013) بأنها:

- مستمرة ومستدامة بمعنى أن تُحقق المؤسسة سبق على المدى القصير وال المدى الطويل.
 - نسبية مقارنة بالمنافسين أو مقارنتها في فترات زمنية مختلفة.
 - متجددة وفق معطيات البيئة الخارجية وقدرات وموارد المؤسسة الداخلية من جهة أخرى.
 - تستند الميزة التنافسية على موارد المنظمة وجدارتها وهذا يعطي ديناميكية للعمليات الداخلية للمنظمة.
 - مرنة بمعنى يمكن إحلال ميزات تنافسية بأخرى بسهولة وفق التغيرات الحادثة في البيئة الخارجية من جهة أو تطور موارد وقدرات وجدارات المنظمة من جهة أخرى.
- وحتى تستطيع الجامعة أن تنافس بكفاءة في أسواقها الداخلية والخارجية فإنها بحاجة إلى أن تتميز بمنتجاتها وخدماتها الجامعية لضمان رضا العملاء الداخليين والخارجيين على حد سواء، فالثقافة الداخلية القوية التي تقدر عملاء الجامعة يمكن أن تساعد في تحسين دافعية أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب، وخلق الولاء المستمر للجامعة للوصول لأداء جامعي متميز.

خامساً / متطلبات تحقيق الميزة التنافسية للجامعات:

لنجاح تنافسية مؤسسات التعليم العالي لا بد من وجود متطلبات نجاحها، وتأتي هذه المتطلبات من داخل إدارة الجامعات أو من خارجها، كما أشار إليها: أبو الوفاء ورسمي (2014)، وعبد الرزاق (2018) على النحو الآتي:

المتطلبات الداخلية وتتمثل في الآتي:

- القيادة الجامعية: إن رغبة الجامعة في التعامل مع المتغيرات في بيئة التعليم تتطلب وجود قيادة تتمتع بالقدرة على توجيه الجامعة نحو عملية التغيير والتحسين المستمر.
 - الموارد والكفاءات: أن مؤسسات التعليم مؤسسات معرفية تحتاج إلى كفاءات ذات مؤهلات وقدرات متميزة للقيام بالعمل بكفاءة وفعالية.
 - الثقافة التنظيمية: وتقوم الثقافة التنظيمية بدور مهم في تنمية روح الإبداع والابتكار والتفوق وروح الفريق داخل المؤسسة.
 - البنية التحتية: إن توفير البنية المناسبة في المؤسسة التعليمية من (مبان، ومعامل، ومختبر، ومصادر معرفية، وغيرها) يدعم أداء عمليات المؤسسة وأنشطتها، ويوفر لها متطلبات العمل الأساسية.
 - التوجه الاستراتيجي: تعتمد المؤسسات على التوجه الاستراتيجي في أعمالها، بحثاً عن تحقيق النجاح والتفوق وبناء مكانة وسمعة أكاديمية.
- المتطلبات الخارجية: وتتمثل في الآتي:

- الحكومة وتنافسية الدولة: إذ تقدم الدول الدعم المادي والمعنوي للتعليم العالي ومؤسساته، اعترافاً منها بالدور المحوري الذي تقوم به، ويتم دعم الحكومة لتنافسية التعليم العالي عبر ثلاث قنوات، وهي (التنظيم، والتشريع، والتمويل).
- المجتمع: فالمجتمع لديه توقعات معينة من مؤسسات التعليم العالي، تتمثل في تعليم وتأهيل وتدريب المواطنين واستيعابهم في هذه المؤسسات.
- سوق العمل: وبعد سوق العمل الحاضن الأكبر لمخرجات الجامعة من الخريجين، ولهذا السوق متطلبات لكي يستوعب هذه المخرجات.
- المعايير الدولية: ويمثل الاعتماد الأكاديمي، والتصنيفات الأكاديمية، وجوائز التميز، الصورة الأكثر وضوحاً للمعايير الدولية التي على المؤسسات الأكاديمية التعامل معها، وتأتي هذه المعايير استجابة للثقافة عولمة التعليم العالي.

نتائج الدراسة:

بعد العرض السابق للأدب التربوي الخاص بموضوع حاضنات الأعمال البحثية بالجامعات والميزة التنافسية للجامعات وتحليل محاورهم؛ توصلت الدراسة لعدد من النتائج على النحو الآتي:

- (1) حاضنة الأعمال البحثية مورد متميز وقيمة مضافة للجامعة.
 - (2) حاضنة الأعمال البحثية، حاضنة خاصة بالجامعات لبناء المشاريع المجتمعية، ونقل التكنولوجيا وتوطينها، ونشر ثقافة التميز والتسويق التجاري، مما يعمل على تنمية القدرة التنافسية.
- تنشأ القدرة التنافسية للجامعة، بمجرد توصل المؤسسة الجامعية إلى ابتكار طرق جديدة تساعدها على استثمار مواردها المادية والبشرية ورأس المال الفكري.
- وفي حدود النتائج التي أسفرت عن الدراسة، قدمت الباحثة تصور مقترح لتفعيل دور حاضنات الأعمال البحثية في تنمية الميزة التنافسية للجامعات على النحو الآتي:

المبحث الثالث

التصور المقترح لتفعيل دور حاضنات الأعمال البحثية في تنمية الميزة التنافسية للجامعات

انطلاقاً من المعالجة النظرية لموضوع الدراسة ومحاوره المختلفة، يمكن صياغة تصور مقترح لتفعيل دور حاضنات الأعمال البحثية في تنمية الميزة التنافسية للجامعات على النحو الآتي:

أولاً / فلسفة التصور المقترح:

تتمركز فلسفة التصور في تفعيل دور الحاضنات البحثية في مساعدة الجامعة في تنمية قدرتها التنافسية بكفاءة وإتقان، وتوثيق الروابط البحثية والعلمية والتكنولوجية بين الجامعة ومؤسسات ومراكز الأبحاث المختلفة؛ وبالتالي تمكنها من تأدية أدوارها بنجاح وتميز في ظل عالم متسارع أصبحت التنافسية أحد ثوابته ومتغيراته وضرورة أساسية لا غنى عنها.

ثانياً / رسالة ورؤية التصور المقترح:

رسالة التصور المقترح: حاضنات أعمال بحثية جامعية متطورة، تتكيف بشكل استباقي مع متطلبات العصر، وتسهم بكفاءة وفاعلية عالية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعة.

رؤية التصور المقترح: احتلال الجامعة قدرة تنافسية عالية بين الجامعات الإقليمية والعالمية؛ وذلك عن طريق خلق بيئة مناسبة للإبداع والابتكار، والتجديد والتميز، واستقطاب رأس المال الفكري وجعله رافداً مهما للتنمية والتطور الاقتصادي، وقوة دافعة وفاعلة للمنافسة العالمية.

ثالثاً / أهداف التصور المقترح:

- احتضان الأفكار المبدعة والمتميزة للجامعة.
- جعل الجامعة مصدراً للإبداع والابتكار في الفكر والتكنولوجيا.
- توطين التكنولوجيا والعمل على توظيفها بكفاءة وفاعلية.
- تفعيل الشراكة المميزة بين الجامعة وأصحاب الأعمال.
- التطبيق الواعي للمعرفة العلمية والتكنولوجية.
- نشر ثقافة التميز والمنافسة بين أعضاء الهيئات التدريسية وطلبة الجامعات من خلال تنظيم حلقات النقاش وورش العمل.
- تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة للجامعة محلياً وإقليمياً ودولياً.
- متطلبات تفعيل دور الحاضنات البحثية:
- التمكين: وذلك بمنح العمالة المتميزة صلاحيات اتخاذ القرار.
- المسألة: تطبيق مبدأ المحاسبة بالنتائج والمساءلة وفقاً للإنجازات.
- الشفافية: أي النزاهة والوضوح في كل الإجراءات والفاعليات والأعمال.
- الندرة: توافر كوادر بشرية فائقة المهارات والقدرات، فضلاً عن تدريبهم لمواكبة التطورات المتسارعة.
- الكفاءة والاحتراف المهني فيما يتم داخل الحاضنات البحثية من تفاعلات وأعمال.
- تطوير الهيكل التنظيمي للحاضنة البحثية.
- لتفعيل دور الحاضنات البحثية لتنمية الميزة التنافسية يجب إعادة هيكلتها وتطويرها، وذلك بالقيام بتحديد ثلاث خطوات رئيسية تتمثل في (إيجاد مصدر تمويل، الموقع، مستويات الإدارة، مراحل احتضان المشروعات) ويتم ذلك على النحو الآتي:

الرقم	الأهداف	إجراءات التنفيذ
1	إيجاد مصادر تمويل	وذلك من خلال إنشاء صندوق لتمويل الحاضنة البحثية، عن طريق القيام بحملة قومية لتمويل هذا الصندوق، مع توظيف نسب من عائدات الصندوق للجامعة.
2	تحديد موقع	يفضل أن يكون للحاضنة البحثية موقع خاص منفصل عن الحرم الجامعي، مع توفير أساليب الدعم الفني والإداري والتسويقي لها من قبل الجامعة.
3	تشكيل جهاز إداري	تشكيل مجلس خاص للحاضنة البحثية تحت مسمى "مجلس أمناء الحاضنة"، يشكل بقرار من وزير التعليم العالي مكون من: رئيس إدارة الحاضنة: يدير جلسات الحاضنة، كما ويتابع تنفيذ القرارات. أربعة أعضاء من الهيئات التدريسية ذو الخبرة والفاعلية، يقومون بالإشراف والمتابعة على أنشطة الحاضنة عدد (2) من العلماء المشهود لهم بالكفاءة والعلم، يتم اختيارهم من قبل رئيس الحاضنة وأعضاء الهيئة التدريسية؛ كمجلس استشاري للحاضنة. توزيع مسؤوليات الإشراف والمتابعة على أقسامها: قسم البحث العلمي والاختراعات، قسم البرامج والمشروعات، قسم الخريجين وخدمة المجتمع. قسم التسويق والإدارة. كما يساعد الحاضنة في أعبائها: مركز الجودة والاعتماد التابع للجامعة، وحدة تكنولوجيا المعلومات التابعة للجامعة.
4	احتضان المشروعات	المرحلة الأولى: الدراسة والمناقشة والتخطيط: تتم من خلا المقابلة الشخصية بين إدارة الحاضنة والمتقدمين بمشروعاتهم للتأكد من: جدية صاحب الفكرة ومدى انطباق معايير الاختيار عليه وعلى مشروعه، وقدرة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع، نوعية وطبيعة الخدمات التي يتطلبها المشروع وقدرة الحاضنة على توفيرها، الدراسة التسويقية لضمان قدرة المنتج الخول للأسواق. المرحلة الثانية: مرحلة إعداد خطة المشروع: في ضوء نتائج المرحلة الأولى أثناء إعداد دراسة جدوى المشروع اقتصادياً وتسويقياً، يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع. المرحلة الثالثة: مرحلة اعتماد المشروع وبدء النشاط: ويتم في هذه المرحلة التعاقد مع المشروع وتبنيه، ويخصص مكان له طبقاً لخطة. المرحلة الرابعة: نمو وتطوير المشروع: يتم متابعة أداء المؤسسة التي تعمل داخل الحاضنة ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية، من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة بإدارة الحاضنة. المرحلة الخامسة: مرحلة التخرج من الحاضنة: وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، وتتم بعد فترة سنيين

إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع بالحاضنة البحثية، وذلك طبقاً لمعايير محددة للتخرج. لا يتوقع في هذه المرحلة أن يكون المشروع حقق قدرًا من النجاح والنمو، وأصبح قادرًا على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.		
--	--	--

المتابعة والمراقبة:

تتضمن هذه المرحلة مراقبة أداء الخطط التنفيذية للمشاريع، ومتابعة كفاءة أداء هذه الخطط وذلك عن طريق وضع مؤشرات الأداء لكل الأهداف التشغيلية ضمن الخطة الاستراتيجية للمشروعات، وتحديد نواتج المستهدفة لكل مؤشر من مؤشرات الأداء لمقارنتها مع النتائج، وتحديد فجوات الأداء، واستراتيجيات التعامل معها بين الأداء الفعلي والمستهدف.

تقويم مدى تحقيق الأهداف:

تقترح الباحثة أن تتم عملية التقييم في ضوء مجموعة من المعايير، تتضمن تقييم برامج ومخرجات منظومة البحث العلمي، وآلية عملها، ويتم وضع المعايير في ضوء معايير الجودة العالمية في مجال المشروعات البحثية.

التغذية الراجعة:

التغذية الراجعة تتمثل في التقييمات التي تعطي انطباع عما تم تنفيذه مقارنة بما هو مستهدف، وآراء ورضا المستفيدين - سواء - في البيئة الداخلية أو الخارجية على كافة المستويات بالخدمات والبرامج المقدمة، ومقارنتها بالمعايير العالمية المعتمدة. أي لابد من تقديم تغذية راجعة وليس لتنفيذ البرامج ومخرجاتها فحسب، بل أيضاً مستوى توجهاتها الاستراتيجية وتخطيطها وغاياتها المستقبلية.

وبناء عليه يقترح أن تتم عملية التقويم من خلال أدوات تقييم ذاتي ولقاءات مع المستفيدين الداخليين والخارجين، واستطلاع آرائهم بصورة دورية، والمقارنات المرجعية بمعايير على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وأن تستند سياسة التحسين المستمر على تقارير نتائج تلك التقييمات التي تقدم لأصحاب القرار وواضعوا السياسات والخطط؛ لاتخاذ القرارات الرشيدة.

المعوقات التي تحد من تفعيل دور حاضنات

الأعمال البحثية في تنمية الميزة التنافسية للجامعات:

من خلال مراجعة الأدب النظري حول حاضنات الأعمال البحثية ودورها في تنمية الميزة التنافسية للجامعات، تم استنتاج عدد من المعوقات المتوقعة التي تحد من تفعيل دور الحاضنات

البحثية ففي تنمية الميزة التنافسية، مع اقتراح عدد من البدائل أو الآليات لمواجهة أو تذليل هذه المعوقات وهي كما في الجدول الآتي:

الجدول (1)

المعوقات التي تحد من تفعيل دور حاضنات الأعمال البحثية في تنمية الميزة التنافسية للجامعات

الرقم	المعوقات	آلية علاجها وتذليلها
1	الافتقار إلى البرامج التدريبية التطبيقية المؤهلة للحاضنات البحثية.	الاهتمام بالتدريبات المقدمة للإداريين والمحتضنين قبل وأثناء فترة الاحتضان، مما يقلل من الوقت والجهد أثناء فترة الاحتضان.
2	سيادة نمط البيروقراطية والمركزية في أداء العمل والإدارة في الحاضنة البحثية.	وضع أسس نظامية لتنسيق العمل داخل الحاضنات؛ بما يساهم في توفير بيئة عمل جماعية، ومناخ إيجابي محفز للعمل داخل الحاضنة.
3	استنزاف رأس المال البشري، وهجرة العقول للدول المتقدمة، الأمر الذي يعطل التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.	تقديم الحوافز المادية والمعنوية التي تجذب العقول البشرية الوطنية. تهيئة البيئة الحاضنة للإبداع والابتكار.
4	ضعف العلاقة بين التعليم الجامعي وقطاعات العمل والإنتاج؛ الأمر الذي يحول دون القيام بعلاقة فاعلة بين التعليم وسوق العمل.	تخصيص لجنة تقوم بالتواصل مع قطاعات العمل والإنتاج؛ لإقامة علاقات وطيدة بين الجامعة وهذه المؤسسات لتلبية سوق العمل.
5	ضعف الإنفاق على التعليم الجامعي، وعدم استقلالية الجامعات.	التوجه إلى التمويل الذاتي وتبني نمط الجامعة المنتجة، وأهم فروعها الاستثمار في البحث العلمي. وكذلك من خلال عوائد الاستشارات والتدريب، والشراكة العلمية مع بعض المؤسسات الإنتاجية والصناعية، إلى جانب إعادة تدوير مرافق الجامعة.
7	عولمة الاقتصاد، والتكنولوجيا العالية، والتنافسية الحادة التي تفرضها مستجدات العصر.	التوجه إلى تدويل التعليم، والانفتاح على العالم، والاستجابة إلى التغيرات المتسارعة.
8	تداخل العلم والتقانة والمعرفة؛ مما أدى إلى ظهور مهارات وأنماط علاقات اجتماعية جديدة تؤثر على تعريف الفرد.	تطوير المناهج وتدويلها؛ لتخريج طلبة يملكون صفات ومهارات دولية لهم القدرة على تلبية متطلبات عالم المعرفة والعلوم المعقدة والتقنيات، ويلبي متطلبات سوق العمل العالمية التي تؤهلهم للتنافسية العالية.

التوصيات:

- اختيار القيادات التي تتولى مسؤولية الحاضنة وفقاً لمعايير علمية، ودون محسوبية أو مجاملة، مع تزويدهم بالمهارات الإدارية اللازمة؛ بحيث تسهم هذه القيادات في إنجاح المشروعات والعمل على ريادتها.
- التركيز على أهمية القدرة التنافسية كمدخل إلى الإصلاح التربوي الشامل، خاصة في ظل التطورات المتسارعة.
- التركيز على أهمية الترابط بين وظائف الجامعة وحاضنة الأعمال البحثية؛ كأساس للولوج إلى مجتمع جامعي تنافسي عالمي.
- العمل على توفير البيئة التحتي وأهمها إنشاء مبنى للحاضنات بالقرب من الجامعة مع ضرورة تعزيزها بالتجهيزات اللازمة.
- توصي الباحثة بأخذ هذا التصور بعين الاعتبار من قبل القادات في التعليم العالي العربي.

المراجع:

أولاً / المراجع العربية:

- (1) أبو المجد، مها (2018). حاضنة الأعمال البحثية وتنمية القدرة التنافسية للجامعة، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، جامعة بنها، (59): 304-374.
- (2) أبو الوفاء، جمال ورسمي، محمد (2012). تأثير الميزة التنافسية على إدارة الموارد البشرية بمنظومة التعليم المفتوح، مؤتمر التعليم المفتوح لواقع والمأمول، جامعة بنها 2-3 يوليو، ص 281-298.
- (3) جاد الله، باسم (2018). دور حاضنات الأعمال البحثية الجامعية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال بمصر، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، 4(2): 139-229.
- (4) الخوالدة، رياض وآخرون (2018). دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية "دراسة حالة"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، (41): 38-58.
- (5) دراركة، أمجد (2018). حاضنات الأعمال كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسبوط، 31(5): 577-22.
- (6) عبد الرزاق، محمد (2018). متطلبات تطوير رأس المال الفكري لتحقيق الميزة التنافسية للجامعات، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، 95(3): 23-49.
- (7) علام، فوزية (2014). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بنها.
- محمد، سماح (2019). حاضنات الإبداع العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة "رؤية مقترحة"، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، 41(3): 81-9.
- (8) المعهد العربي للتخطيط (2013). التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، (24): 4-27.

ثانياً / المراجع الأجنبية:

- (1) Elena, S. (2012). Incubators in Developing Countries; Status and Development Perspectives, The World Bank, Washington DC, May, P7.
- (2) Salvador, H. (2011). Are Science Parks and Incubators Good “Brand Names” for Spin – Offs? The Case Study of Turin, the Journal of Technology Transfer, 37(2): 203-232.
- (3) Wang, C. & Lee, K. (2011). Candidates Selection Approach for District Alliance of University Incubators, Qual Quant, (45): 779- 791.

